بالمئة و ٨٧ بالمئة على التوالي؛ في حين ان الاعمال الادارية والمهنية والتقنية والمجالات العلمية والاكاديمية، والتي تقل فيها نسبة العرب، تبلغ أجورها ١٦٥ بالمئة و ١٣٢ بالمئة و ١٦٣ بالمئة على التوالي. وهذا يؤكد النزعة الجديدة التي اشار اليها أحدهم في اعتماد سياسة التمييز في نوع العمل، كبديل للتمييز القانوني في سلّم الرواتب، على الرغم من ان الشواهد تؤكد ان الاخير لم يختف، تماماً، بعد، من الوجود[٦٩].

ويستدل مما نشر، نقلاً عن دراسة أعدها معهد الابحاث الاقتصادية والاجتماعية في الهستدروت، «ان متوسط الاجر للعاملين العرب في اسرائيل أقل بحوالى ٢٣ بالمئة من متوسط أجر العاملين اليهود. وان اجر ٥٢ بالمئة من العمال العرب أقل من نصف متوسط الاجور في البلاد، في حين تبلغ هذه النسبة ٣٧ بالمئة بين العمال اليهود. واذا أدركنا ان اجر الفقر يتراوح بين ٣٥ ـ ٤٥ بالمئة من متوسط الاجر في البلاد، فهذا معناه ان قرابة نصف العاملين العرب يتقاضى أجر فقر، وان قرابة نصفهم في أمس الحاجة [الى] دخل مالي اضافي لتحقيق الحد الادنى الانساني المعقول من مستوى المعيشة في الظروف الاقتصادية السائدة اليوم في بلادنا»[٧٠]. وأكد ذلك أحد قياديي الهستدروت[٧١]، والذي يشير الى ان دخل العائلة العربية العمالية يبلغ، في أحسن الاحوال، من ٥٠ ـ ٦٠ بالمئة من تكاليف سلّة المعيشة المعترف بها رسمياً.

ولا تكتمل الصورة بمجرد النظر الى التمييز القائم في الاجور. فعند البحث في المستوى الفعلي للمعيشة، لا بد من توسيع المقياس ليأخذ في عين الاعتبار حجم الاسرة وعدد العاملين فيها، حيث سوف ينقلنا ذلك الى صورة بائسة تعبّر عن مستوى الحياة الفعلي للعرب في اسرائيل ومستوى الدخل الفردي؛ اذ لا يتجاوز دخل الفرد في الاسرة المدينية العاملة عند العرب أكثر من ٤٦ بالمئة من الدخل لليهود و ٦١ بالمئة لليهود من اصول اسيوية وأفريقية[٧٢].

فكما عرضنا سابقاً، يبلغ متوسط عدد أفراد الاسرة العربية ٦,٠١ أفراد، مقابل ٣,٨١ افراد عند اليهود، في نهاية العام ١٩٨٥. ومن الطبيعي ان يؤدي ذلك الى انخفاض مستوى الدخل الفردي للاسرة العربية، خاصة وان اكثر من «٦٠ بالمئة منهم معالون دون سن العمل. ومعدل دخل المشتغل العربي يقارب ٦٠ بالمئة من متوسط دخل المشتغل اليهودي»[٧٣]؛ بسبب ان اكثرية العاملين العرب يعملون في البناء والخدمات، حيث المداخيل أقل من الذين يعملون في الصناعات العسكرية والالكترونية والدقيقة، الخ؛ اضافة الى الاعباء الاخرى الملقاة على عاتق العرب والتي لا يوفرها الاحتلال، كالتعليم. ففي حيفا، مثلاً، أشارت احدى الدراسات الحديثة الى ان «٧٠ بالمئة من الطلاب العرب [هناك] يدفعون رسوم تعليم للمؤسسات الخاصة التي يتعلمون بها، بينما الطالب اليهودي الذي يتعلم في مدارس دينية خاصة لا يدفع رسوم اشتراك، لأن الحكومة تكفل المدارس الدينية»[٧٤]. وكنتيجة لهذه السياسة، التي تتنوع أشكالها، «يفوق معدل الدخل الشهري للعائلة في الاحياء اليهودية الغنية، مثل دانيه، ثلاثة أضعاف دخل العائلة العربية في محطة الكرمل أو الحليصة أووادي النسناس... ويعادل دخل الفرد اليهودي الواحد في احياء دانيه واحوزه دخل العائلة العربية في احياء الحليصة ومحطة الكرمل»[٧٥]؛ أما على المستوى العربي الاجمالي، فلم تتجاوز نسبة الدخل الفردي، العربي الى اليهودي، في معظم الفترة، نسبة ٥٥ بالمئة[٧٦]؛ كما لم يتجاوز دخل الاسرة العربية ٦٧ بالمئة من دخل الاسرة اليهودية و ٧٥ بالمئة من دخل يهود آسيا وافريقيا[٧٧].

وحاول أحد الباحثين الاسرائيليين[٧٨] ان يقلل من حدة التمايز القائم؛ اذ لجأ الى محاولة